مشروع لتعديل القانون الحالي.. وهذا العام لم يردنا أي جريمة جديدة

قاضي التحقيق المالي في دمشق لـ«الوطن»: ١٤ دعوى جريمة غسل أموال العام الماضي فصل منها أربع

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي في دمشق فؤاد سكر أنه ورد إلى دائرة التحقيق المالية ١٤ دعوى خلال العام الفائت متعلقة بجرم غسل الأموال تم فصل أربع دعاوى منها والقائمة حالياً ٩ دعاوى، مؤكداً أنه في العام الحالي لم يرد أي دعوى جديدة متعلقة بهذا الموضوع حتى الآن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سكر أن من بين الدعاوى الأربع التي فصلت تم تحويل دعوى منها إلى محكمة الجنايات الاقتصادية في حين أن باقي الدعاوى لم يثبت أن المتهمين فيها كسبوا أموالاً غير مشروعة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبين سكر أن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر في المرسوم التشريعي رقم ٣٣ في عام ٢٠٠٥ وتعديلاته حدد الأموال غير المشروعة بأنها هي الأموال التي يتم تحصيلها والناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر عن ارتكاب إحدى الجرائم التي حددتها الفقرة «ج» من المادة الأولى في القانون، موضحاً أن من بين هذه الجرائم زراعة وتصنيع وتهريب ونقل المخدرات، وجرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب، وتهريب الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات، ونقل المهجرين وعمليات الدعارة المنظمة وسرقة أي مواد نووية وكيميائية وجرثومية.

وأضاف: من الجرائم التي حددها القانون سرقة أو اختلاس أو الاستيلاء على المال العام وتزوير العملة وتهريب الآثار والرشوة وغيرها من الجرائم المحددة في القانون، موضحاً أن الفاعل يقوم بتشغيل الأموال الناتجة عن هذه الجرائم بمشاريع ليس الهدف منها إفادة الاقتصاد بل غسل هذه الأموال.

وأشار إلى أنه بالنسبة للأموال التي يتم تحصيلها من أي جرائم غير محددة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فلا يمكن قانونياً اعتبارها غير مشروعة في هذا المعنى ولا تصلح أن تكون محلاً لجريمة غسل الأموال، ضارباً مثلاً أن الأموال الناتجة عن إساءة الائتمان لا يمكن اعتبارها أموالاً غير مشروعة بمعنى أنها لا تصلح أن تكون محلاً لجريمة غسل الأموال على الرغم من أنها ناجمة عن جريمة.

وأوضح سكر أنه لا يؤيد المشرع في تضييق نطاق الجرائم التي حددها قانون مكافحة غسل الأموال والتي تصلح بأن تكون محلاً لجريمة غسل الأموال باعتبار أن جميع الأموال التي تنجم عن أي جريمة هي في حقيقتها أموال غير مشروعة طالما أنها ناتجة عن جريمة.

وبين أن هناك هيئة محدثة تسمى هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي تعتبر الضابطة العدلية في جميع المواضيع المتعلقة بجرائم غسل الأموال ولها صفة الادعاء أمام القضاء، مشيراً إلى أنها تقوم بتلقي المعلومات من مصادرها المشروعة بوجود عمليات غسل أموال ولها الحق والصلاحيات بأن تطلب أي معلومات إضافية من أي جهة كانت لتقوم بعملها اللازم.

وأوضح أن الهيئة عندما تجد أن هناك شبهة حول وجود جريمة غسل لأموال تم اكتسابها بطريقة غير مشروعة من خلال التحقيقات التي قامت بها فإنها تدعي أمام القضاء، وتمثلها إدارة قضايا الدولة كمدعٍ شخصي ويتم إيداع الأوراق لدى قاضي التحقيق المالي بعد تحريك دعوى الحق العام من قبل النيابة العامة المالية.

وبين سكر أن قاضي التحقيق يقوم باستدعاء المدعى عليهم واستجوابهم ومن ثم إما أن يتخذ قراراً بتركهم أو توقيفهم حسب الأدلة الواردة في الدعوى، مشيراً إلى أن للقاضي كامل الحق بأن يقوم بكل الإجراءات التي يستدل من خلالها عن مصدر هذه الأموال بأنها مشروعة أم غير مشروعة.

ولفت إلى أن الهيئة مؤلفة من لجنة يرأسها حاكم مصرف سورية المركزي ويوجد فيها قاض يعينه مجلس القضاء الأعلى، ومدير مشرف عن مفوضية الحكومة لدى المصارف وممثل عن وزارة الداخلية وآخر عن وزارة الخارجية وخبير بالشؤون المالية والقانونية والمصرفية، لافتاً إلى أن هذه اللجنة باستثناء القاضي تتم تسميتها بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح سكر أن العقوبة التي وضعها المشرع بالنسبة لمرتكب جريمة غسل الأموال هي الاعتقال المؤقت ما بين ثلاث سنوات كحد أدنى إلى ست سنوات كحد أعلى إضافة إلى فرض غرامة تعادل قيمة الأموال المضبوطة أو تعادل قيمتها في حال تعذر ضبطها على ألا تقل بكل الأحوال عن مليون ليرة، لافتاً إلى أن العقوبة تشمل كل من قام أو تدخل أو اشترك في الجرم.

ورأى أن هناك صعوبة كبيرة في كشف جرائم غسل الأموال لأنها تختلف بطبيعتها عن الجرائم الأخرى التقليدية باعتبار أنها جريمة متخفية وتظهر إلى العالم الخارجي بمظهر مادي فهي عبارة عن قيام الشخص بنشاط مالي أو مصرفي يوحي للآخرين بأنه عمل مشروع، لافتاً إلى أنه نتيجة صعوبة إثبات مثل هذه الجرائم، فإن ذلك يؤدي إلى إفلات الكثير من مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

وأضاف: إن السواد الأعظم من الدعاوى المتعلقة بموضوع جرائم غسل الأموال التي ترد إلى القضاء ترد من خلال هيئة مكافحة غسل الأموال، لافتاً إلى أن عدد الدعاوى في القضاء ليس مقياساً أو معياراً لازدياد وانخفاض هذه الظاهرة وإن كانت منظمة أو غير منظمة.

وكشف سكر أنه يوجد مشروع قانون لتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن مشروع القانون.

• السواد الأعظم من الدعاوى ترد إلى القضاء من خلال هيئة مكافحة غسل الأموال

«التجارة الخارجية» تسمح بتخليص البضائع المشحونة ضمن الإجازة الأصلية بغض النظر عن تاريخ وصولها

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: لحل صعوبات الشحن التي ظهرت مؤخراً

محمد راكان مصطفى

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعليمات سمحت بموجبها بتخليص جميع البضائع المشحونة ضمن مدة الإجازة الأصلية بغض النظر عن تاريخ وصولها.

وبينت الوزارة أنها سمحت بتخليص البضائع حرصاً على استمرار انسياب المواد الضرورية والأساسية إلى البلاد، ونظراً للصعوبات التي تعترض شحن البضائع والتأخير الناجم عن أزمة الحاويات العالمية وخطوط الشحن البحري المرتبطة بها وارتفاع التكاليف الناجمة عنها.

معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر بيّن أن التعليمات الناظمة لتخليص البضائع كانت تنص على أن يتم شحن البضائع ضمن فترة صلاحية الإجازة والمحددة بستة أشهر ويتم إعطاء مهلة إضافية لمدة شهرين كانت كافية ضمن الظروف الطبيعية للشحن التجاري للمواد وأضاف: بسبب الصعوبات وظروف الشحن التي ظهرت مؤخراً وتأثير الحصار الجائر على البلاد في تأخر وصول المواد المستوردة تم إصدار التعليمات الحالية التي تسمح بتخليص البضائع المستوردة مهما تأخر وصولها إلى الموانئ السورية شريطة أن تشحن ضمن فترة صلاحية الإجازة الأصلية.

وأكد انعكاس هذه التعليمات إيجابياً على استيراد البضائع بمختلف أنواعها «المواد الأساسية، ومستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي....» إلى الأسواق المحلية.

بدوره أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد اكرم الحلاق أكد لـ«الوطن» أهمية القرار على تسهيل انسياب السلع إلى الأسواق المحلية، منوهاً بإيجابياته التي راعى الصعوبات التي تواجه المستوردين الصناعيين في استيراد المواد الأولية اللازمة لإنتاج منشآتهم، والتي يأتي على رأسها عدم التزام شركات الشحن بالمواعيد ما يتسبب في كثير من الأحيان بتأخر وصول البضائع.

وأوضح أن هذا القرار أتاح للصناعيين تخليص بضائعهم التي تم شحنها ضمن صلاحية مدة الإجازة وحتى إن وصلت متأخرة إلى الموانئ السورية البرية والبحرية.

وتمنى الحلاق أن توافق وزارة التجارة الخارجية على تمديد مدة الإجازة للصناعيين من ٦ أشهر إلى سنة، لما في ذلك من انعكاس إيجابي على استيراد المواد، ولما له من دور في تخفيف التكاليف والروتين التي يتحملها الصناعيون.

في سياق آخر وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصيات اللجنة الاقتصادية المتضمنة، تأييد مقترح وزارات الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسماح باستيراد كمية ٢٠ ألف طن من مادة بطاطا الطعام من مصر خلال الفترة الممتدة ما بين الخامس عشر من الشهر الجاري حتى الخامس عشر من شهر آذار المقبل.

وتأتي الموافقة على استيراد هذه الكمية من البطاطا لتوفير المادة في الأسواق المحلية بأسعار مناسبة ونوعية مقبولة في ظل تراجع المساحات المزروعة بسبب تعرض المنطقة الوسطى للصقيع الربيعي من ٢-٣ مرات متتالية، وعدم القدرة على تخزين كميات كبيرة من البطاطا وذلك لارتفاع تكاليف التخزين، علماً أن المساحات المزروعة في المنطقة الساحلية كعروة ربيعية تقدر بـ٦٦٢ هكتاراً والكمية المتوقع إنتاجها تبلغ نحو ٢٠ ألف طن.

كما صدق على العقد المبرم بين مديرية الخدمات الفنية بطرطوس ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لبناء وإعادة تأهيل مدرسة الرادار (حلقة أولى وحلقة ثانية)، وعلى العقد المبرم بين المؤسسة العامة للطيران المدني ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لتنفيذ مشروع اطالة المهبط الغربي في مطار اللاذقية الدولي، وعلى العقد المتعلق بتوريد الحاجة السنوية من الخيوط الجراحية لزوم جراحة القلب في مشفى الأسد الجامعي بدمشق، والعقد المبرم بين الهيئة العامة لمستشفى ابن سينا ومؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ مشروع إكساء المبنى الاحترازي للهيئة.

• أمين سر غرفة الصناعة لـ«الوطن»: تسهيل انسياب السلع إلى الأسواق المحلية

نشرة أسعار جديدة متوقعة للألبان والأجبان خلال الأسبوع القادم

السواس لـ«الوطن»: رفع الأسعار سببه التصدير وطالبنا بإيقافه عدة مرات

رامز محفوظ

بيّن عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس في تصريح لـ«الوطن» أن المرض الذي يعاني منه الحرفيون والذي يؤدي إلى رفع أسعار الألبان والأجبان هو التصدير، وقال: نحن كجمعية طالبنا عدة مرات بإيقاف التصدير، مبيناً أن نسبة التصدير حالياً تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة من الإنتاج.

وكشف أن النسبة الأكبر من صادرات الأجبان تذهب إلى الإمارات وإلى أربيل في العراق ومنها الجبن العكاوي والتشيكي والشلل إضافة إلى الجبنة المطبوخة.

وعن التهريب أكد أن هناك تهريباً للحليب حالياً إلى لبنان وغالباً يتم من منطقة القصير المحاذية للحدود اللبنانية، مشيراً إلى أن الكميات التي تهرب ليست كبيرة لكنها تؤثر في إنتاج الحليب وتوفره.

وأشار إلى أن الثروة الحيوانية انخفضت خلال الثلاث سنوات الماضية بحدود ٣٥ بالمئة نتيجة غلاء أسعار الأعلاف إذ إن بعض المربين لجؤوا خلال الفترة الماضية إلى ذبح الأبقار وبيعها لحماً كي لا يدفعوا تكاليف أعلاف للتربية.

وبالنسبة لصدور نشرة أسعار جديدة توقع السواس أن تصدر نشرة الأسعار الثالثة للألبان والأجبان خلال الأسبوع القادم وذلك بعد توقف صدور نشرات الأسعار منذ الحادي عشر من تشرين الأول من العام الماضي عندما صدرت نشرة الأسعار الثانية حينها والتي كان من المقرر أن تكون نشرات دورية على غرار نشرات أسعار الخضار والفواكه والفروج.

وقال: رئيس دائرة الأسعار في مديرية تموين دمشق تواصل معي منذ يومين ومن المقرر أن نلتقي خلال الأسبوع القادم من أجل وضع آلية للتسعير ونأمل أن تكون منصفة للمستهلك والحرفي والمربي.

وأشار إلى أنه سيتم وضع نشرة الأسعار الجديدة بناء على التكاليف الحالية على أرض الواقع ومن المفترض أن يسعر كيلو اللبن في النشرة الجديدة بـ٢٢٠٠ ليرة وكيلو اللبنة البلدية كاملة الدسم بحدود ٧٧٠٠ ليرة والجبنة البلدية كاملة الدسم بـ١١ ألفاً والتركمانية بـ١٠ آلاف ليرة.

ولفت السواس إلى أن تكلفة كيلو الحليب حالياً لحين وصوله إلى أرض المعمل الذي ينتج الألبان والأجبان بحدود ١٧٠٠ ليرة وتكلفته لحين وصوله إلى البقاليات والمحال التي تبيع الحليب بحدود ٢١٠٠ ليرة وبياع بسعر ٢٢٠٠ ليرة للمستهلك، مبيناً أنه وفقاً للمعطيات المتوفرة لدينا فإن كل ٦ كيلو حليب ينتج عنهم كيلو جبنة وكل ٣,٥ كيلو حليب ينتج عنه كيلو لبنة.

وبخصوص ارتفاع أسعار الألبان والأجبان خلال الفترة الحالية واختلاف أسعارها بين محل وآخر أوضح السواس أن الذي يلعب دوراً بارتفاع الأسعار واختلافها في السوق هو الغش وتلاعب بعض الباعة بنسبة الدسم في الحليب لذا نجد أن هناك اختلافاً في الأسعار بين المحال وبعض المحال تبيع بسعر مرتفع وأخرى بسعر أقل.

وبيّن بأن هناك توزيعاً للغاز بالسعر المدعوم على الحرفيين والكميات التي توزع على الأغلب تغطي الحاجة لكن التوزيع توقف مؤخراً للحرفيين الذي لا يمتلكون تراخيص نظامية مثل البقاليات التي تصنع الألبان والأجبان في ورشة أو مستودع صغير يمتلكونه وذلك من أجل أن يكون ترخيصه خاصاً بالألبان والأجبان، وأضاف: رفعنا كتاباً لمحافظ دمشق من أجل إيجاد حل لهؤلاء الحرفيين والسماح لهم بالحصول على الغاز ووعد المحافظ بحل هذا الأمر، لافتاً إلى أن أغلب حرفيي الأجبان والألبان لديهم منشأة صغيرة أو مستودع صغير خارج محلهم التجاري يصنعون فيها اللبنة والجبنة، مشيراً إلى أن لجنة محروقات هي التي تقدر احتياجات المنشأة من الغاز المدعوم.

وختم بالقول: المفترض أن تنخفض أسعار الحليب ومشتقاته بالنسبة للأغنام والأبقار الشهر القادم خلال فصل الربيع مع توفر المراعي المجانية وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج، مضيفاً: في حال كانت المراعي جيدة من المتوقع أن تنخفض الأسعار بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة.

عقود لإصلاح ٣٥٠٠ محولة كهربائية

احتراق آلاف المحولات ومدير المستودعات: السبب الحمولات الزائدة

عبد الهادي شباط

سجلت الأشهر الأخيرة طلباً مرتفعاً على محولات الكهرباء قابلتها حالة شح ونقص شديد في توفر مثل هذه المحولات لدى مستودعات شركات الكهرباء في مختلف المحافظات.

وفي اتصال هاتفي مع مدير التموين والمستودعات في المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء علي محفوض بيّن أن ارتفاع معدل احتراق المحولات سببه حالياً وخلال الأشهر الأخيرة الحمولات العالية على الشبكة، خاصة في مناطق العشوائيات والمناطق التي تسجل حالات عالية من الاستجرار غير المشروع.

وأشار إلى أن لدى الوزارة آلاف المحولات المحروقة والمتضررة على مدى السنوات الماضية بينما تم حصر نحو ٣٥٠٠ محولة منها يمكن إصلاحها وصيانتها وحالياً يتم العمل على إبرام عقود صيانة لهذه المحولات مع بعض الشركات المحلية وفق نظام التعاقد في وزارة الكهرباء وهو ما يسمح بإسراع صيانة هذه المحولات وإعادتها للخدمة وتأمين احتياجات جزء من المحولات، وذلك على التوازي مع العديد من العقود التي يتم إبرامها لتعزيز توريدات المحولات وفق المتاح وكل ذلك لدعم منظومة الكهرباء وتحسين أدائها والخدمات الممكن تقديمها للمشتركين.

بينما بين عدد من العاملين في بعض شركات الكهرباء أن متوسط الاحتراق في محولات الكهرباء على الشبكة يتجاوز ٢٠ محولة شهرياً وبتعميم هذا الرقم على كل شركات الكهرباء في المحافظات فإن عدد المحولات التي تتعرض للاحتراق شهرياً يتجاوز ٣٠٠ محولة، بينما كان معدل الاحتراق قبل سنوات الحرب على سورية وعندما كانت الشبكة الكهربائية مستقرة لا يتعدى محولة واحدة في الشهر على مستوى كل شركة وكان بالإمكان صيانة وإصلاح هذا العدد البسيط في مخابر وزارة الكهرباء.

وبيّن مدير التموين والمستودعات أن احتراق المحولات هو جزء من الضرر الواسع الذي لحق بالمنظومة الكهربائية ومنها المحولات على مدى سنوات الحرب حيث كان يتم استهداف منظومة الكهرباء وتخريبها بشكل ممنهج.

وكانت مذكرة في وزارة الكهرباء نشرتها «الوطن» أظهرت أن حجم الضرر الذي طال المنظومة الكهربائية بعد عقد من الحرب على سورية لجهة الأضرار المالية التي ألحقت بالمنظومة الكهربائية يقدر بـ٣٠٠٠ مليار ليرة سورية في مجال التوليد بحدود ٢٠٠ مليون يورو وفي مجال النقل والتوزيع بحدود ٢٠٠ مليار ليرة سورية، وأن استطاعات مجموعات التوليد التي تم تدميرها أو إلحاق أضرار كبيرة بها في المحطات المختلفة تقدر بحدود ٥٠ بالمئة من إجمالي استطاعات مجموعات التوليد المركبة في الشبكة السورية، بينما طالت أضرار الحرب على سورية في مجال شبكة النقل للتوتر العالي (٤٠٠- ٢٣٠-٦٦) ك. ف.

وأظهرت المذكرة أن أجزاء شبكة التوتر العالي من محطات التحويل وخطوط التوتر العالي تعرضت أيضاً لأضرار جسيمة من تدمير ونهب وسرقة بهدف قطع التغذية عن المحافظات أو المدن وكذلك سرقة المواد من حديد الأبراج وأمراس الألمنيوم والأمم نحاس ملفات المحولات الرئيسية والكابلات الأرضية، وأن العمل مستمر وفق الإمكانيات المادية والمالية لإعادة كامل أجزاء شبكة النقل للخدمة كما كانت سابقاً في كل محافظات القطر وبقدر الإنفاق عليها من الخطط الإسعافية ومن الموازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ بما يزيد على ١٠٠ مليار ليرة.

في مجال شبكات التوزيع للتوتر ٢٠ ك. ف وما دون وشبكات التوتر المنخفض في أغلب المحافظات أيضاً لعمليات التدمير والنهب والسرقة من حديد الأبراج والأعمدة الخشبية وأمراس الألمنيوم وملفات النحاس للمحولات الكهربائية (آلاف المحولات ٢٠/٠,٤ ك.ف وكذلك آلاف الكيلو مترات من خطوط ٢٠ ك.ف وشبكات التوتر المنخفض) وقامت شركات الكهرباء في المحافظات خلال سنوات الحرب وخاصة في السنوات الأخيرة بإعادة تأهيل وتجهيز قسم كبير من الشبكات ومراكز التحويل لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين والفعاليات الاقتصادية والجهات الحكومية وبالأخص لمياه الشرب والمطاحن والمخابز والمدارس وغيرها.

توقعات بارتفاع أسعار النفط إلى مئة دولار للبرميل

الوطن

تراجعت أسعار النفط عن أعلى مستوياتها في سبع سنوات.

وذكرت «رويترز» أن خام برنت هبط ٥٩ سنتاً أو ٠,٦ بالمئة إلى ٩٦,٢٥ دولاراً للبرميل بعدما سجل ٩٩,٥٠ دولاراً أمس وهو الأعلى منذ أيلول ٢٠١٤، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ٧٦ سنتاً بما يعادل ٠,٨ بالمئة إلى ٩١,١٥ دولاراً للبرميل بعدما وصلت إلى ٩٦ دولاراً أمس الأول.

وتوقع خبراء الطاقة والنفط أن ترتفع أسعار النفط إلى ما فوق ١٠٠ دولار للبرميل في وقت قريب، بدعم من عدة عوامل أبرزها التوتر الروسي-الأوكراني، وزيادة الطلب العالمي على الطاقة بعد عودة النشاط الاقتصادي للدوران مع الرفع التدريجي للقيود المفروضة لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

معادن ثمينة

وانخفضت أسعار الذهب أمس مع صعود الأصول المرتبطة بالمخاطر إذ يترقب مستثمرو المعدن النفيس المزيد من التطورات في أزمة أوكرانيا.

وذكرت «رويترز» أن الذهب انخفض في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ١٨٩٤,٨٢ دولاراً للأوقية الأونصة متراجعاً عن أعلى مستوى في نحو تسعة أشهر، كما نزلت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,٦ بالمئة إلى ١٨٩٦,١٠ دولارات للأوقية.

وبالنسبة للعملات النفيسة الأخرى استقرت الفضة عند ٢٤,٠٨ دولاراً للأوقية في حين ارتفع البلاتين ٠,٤ بالمئة إلى ١٠٧٩,٨٣ دولاراً للأوقية بينما صعد البلاديوم ٠,٨ بالمئة إلى ٢٣٦٧,٠٩ دولاراً للأوقية.